الجزء الثاني

من التفسير المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل تأليف امام المحققين وقدوة المدققين القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله ابن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي وهو نسبة الى قرية يقال لها البيضاء من أعمال شيراز توفي سنة احدى وتسعين وسبعمائة رحمه الله وأسكنه من الفردوس أعلاه آمين

﴿ وبهامشه حاشية العلامة الفاضل أبي الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني رحمه الله آمين ﴾

﴿ قد قرر المجلس الاعلى بالازهر تدريس هذا الجزء ﴾
﴿ لطلبة السنة السابعة ﴾

(طبع بمطبعة)
دار الكتب العربية الكبرى
﴿ على نفقة أصحابها ﴾
﴿ مصطفى البابي الحلبي وأخويه بكرى وعيسى ﴾
﴿ بمصر ﴾

﴿ سورة آل عمران مدنية وآيها مائتان ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

(الم الله لا اله الا هو) انما فتح الميم في المشهور وكان حقها أن يوقف عليها لالقاء حركة الهمزة عليها ليدل على انها في حكم الثابت لانها أسقطت للتخفيف لا للدرج فان الميم في حكم الوقف كقولهم واحد اثنان بالقاء حركة الهمزة على الدال لا لالتقاء الساكنين فانه غير محذور في باب الوقف ولذلك لم تحرك (الميم) في لام وقرئ بكسرها على توهم التحريك لالتقاء الساكنين وقرأ أبو بكر بسكونها والابتداء بما بعدها على الاصل (الحيّ القيّوم) روي انه عليه الصلاة والسلام قال انّ اسم الله الأعظم في ثلاث سور في البقرة الله لا اله الا هو الحي القيوم وفي آل عمران الله لا اله الا هو الحي القيوم وفي طه وعنت الوجوه للحي القيّوم (نزّل عليك الكتاب) القرآن نجوما (بالحق) بالعدل أو بالصدق في إخباره أو بالحجج المحقّقة انه من عند الله وهو في موضع الحال (مصدّقا لما بين يديه) من الكتب (وأنزل التوراة والانجيل) جملة على موسى وعيسى واشتقاقهما من الورى والنجل ووزنهما بتفعلة وإفعيل تعسّف لانّهما أعجميّان ويؤيّد ذلك انه قرئ الأنجيل بفتح الهمزة وهو ليس من أبنية العربيّة وقرأ أبو عمرو وابن ذكوان والكسائيّ التوراة بالامالة في جميع القرآن ونافع وحمزة بين اللفظين الا قالون فانه قرأ بالفتح كقراءة الباقين (من قبل) من قبل تنزيل القرآن (هدى للناس) على العموم إن قلنا انا متعبّدون بشرع من قبلنا وإلا فالمراد به قومهما (وأنزل الفرقان) يريد به جنس الكتب الالهيّة فانها فارقة بين الحق والباطل ذكر ذلك بعد ذكر الكتب الثلاثة ليعمّ ما عداها كأنّه قال وأنزل سائر ما يفرق به بين الحق

(قوله وكان حقها ان يوقف عليها) لان هذه الالفاظ مقطوع بعضها عن بعض (قوله ليدل على انها في حكم الثابت) ذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انها حركت لالتقاء الساكنين وآثر الفتحة للمحافظة على التفخيم في الله واختاره جار الله في المفصل ويرد عليه ما ذكره المصنف من ان التقاء الساكنين في الوقف غير محذور ولذا لم يحرك في لام (قوله فان الميم في حكم الوقف) هذا دليل على ان اسقاط الالف لا للدرج لانه انما (٢) يكون اذا كان الحرف الذي قبل الساقط لا يكون في حكم الوقف (قوله واحد اثنان) بالقاء حركة الهمزة على الدال (قوله نجوما) هذا تكرار لان كونه نجوما يفهم من نزل قال صاحب الكشاف انما قال نزل لان القرآن نزل منجما والاولى للمصنف ان يقول أي نزل نجوما (قوله جملة) أي نزل كل من كل منهما دفعة واحدة (قوله لانهما أعجميان الخ) فيه بحث أما أولا فلان في دخول اللام في الاعلام الاعجمية نظرا كما صرح به العلامة التفتازاني واما ثانيا فلما نقل العلامة الطيبي عن الزجاج ان النحاة اختلفوا في التوراة قال الكوفيون هي من وريت والاصل تورية فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ورد ذلك بان تفعلة بفتح العين لا يكاد يوجد في كلامهم وقال بعضهم تفعلة مثل توصية قلبت الى تفعلة كما يجوز في توصية توصاة وهذا ليس بثبت وقال البصريون أصله فوعلة وهي مثل الحوقلة فاصلها وورية فقلبت الواو الاولى تاء وانجيل من النجل وهو الاصل ويفهم مما نقلنا ان النحاة على انهما مشتقان من الوري والنجل ويفهم من كلامه ان كونهما اسمين أعجميين أمر ثابت بدليل آخر غير ما ذكر من التأييد المذكور لكنه خلاف ظاهر كلام الكشاف حيث قال هو أي فتح الهمزة دليل على العجمة والظاهر انهما اسمان للكتابين المنزلين على لسان أهل الملتين فيحكم بكونهما أعجميين وكونهما عربيين في غاية البعد (قوله وأنزل الفرقان) أراد به جنس الكتب الالهية كذا في الكشاف قال الطيبي فيكون من عطف العام على الخاص كقوله والشمس والقمر والنجوم أقول فيه نظر فان ما مثل به ليس من عطف العام على الخاص اذ النجوم ليس عاما بالنسبة الى الشمس والقمر اذ لا يصدق عليهما بل من

فعل المتكلم يجب ان يكون مغايرا للاسم والمسمى اذ هما ليس بفعل المتكلم (قوله ومعناه ان الشيطان يطمع فى اغواء كل مولود الخ) قلد فى هذا التفسير صاحب الكشاف ولا باعث على تغيير الحديث من الظاهر اذ لا مانع من مس الشيطان للمولود واستهلاله صارخا ان معنى الحديث على ماذكره ان مس الشيطان للمولود استعارة شبه حالة الشيطان فى قصد الاغواء بحال من يمس الشئ باليد وتعيينه لما يريد به وفيه ان قصد الشيطان الاغواء لا يوجب استهلالا وصراخة الا ان يراد بالاستهلال غير المعنى الظاهر منه فان قيل استهلال الولد يكون أول زمان الوضع والاعاذة المذكورة انما كانت بعد الوضع وبعد قولها انى وضعتها أنثى و بعد التسمية فكيف تكون الاعاذة مانعة من مس الشيطان واغوائه قلنا الواو لا تفيد الترتيب فلعل الاعاذة متقدمة على القولين المذكورين وان كانت مذكورة بعدهما فان قلت لم قالت وانى سميتها مريم وقالت أعيذها بلفظ المضارع قلنا الافادة استمرار الاعاذة كانها قالت أعيذها فى كل زمان مستقبل (قوله فان الله تعالى عصمها الخ) هذا اشارة الى جواب سؤال يتوهم من الحديث المذكور وهو انه يلزم منه شرف عيسى وأمه على العالمين سيما المرسلين وليس كذلك فأجاب بان العصمة لا لشرفهما عليهم بل ببركة الاعاذة المذكورة ومع قطع النظر عما ذكر لا يلزم شرفهما عليه اذ جهات الشرف كثيرة غاية الأمر ان لهما كمالا خاصا ليس لغيرهما (قوله بوجه حسن الخ) لما كان القبول مصدرا كان الظاهر ان يكون الكلام فتقبلها ربها قبولا حسنا فيجب ذكر وجه الباء ههنا فوجه أولا بان يراد بالقبول ما يقبل به الشئ وهو ما يكون منشأ التعلق بالاختصاص وعبر عنه بالوجه فتكون الباء للسببية وثانيا بان يقدر مضاف أى فتقبلها ربها بذى قبول حسن وهو منشأ او الاختصاص المذكور وثالثا بان جوز ان يكون تقبل بمعنى استقبل بالمعنى الذى ذكره فتكون الباء صلة (قوله لأنه محل محاربة الشيطان) قيل يفهم منه ان اسم المكان يجئ على مفعال ولو على الشذوذ والاولى ان يقال لما كان هذا الموضع محل محاربة الشيطان فكان المصلى جعله آلة لحربه معه (قوله جواب كلما وناصبه) صريح فى ان العامل فى كلمة الشرط التى هى كلما الجزاء وقد صرح الرضى بخلافه وقال العامل فى كل ظرف فيه معنى الشرط الشرط على ما قاله الا كثرون ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما قال بعضهم ولو جاز عمل الجزاء فى أداة الشرط لقلنا الشرط أولى لانهما فعلان توجها الى شئ والاقرب أولى بالعمل (قوله وجعل ذلك معجزة لزكريا الخ) فيه ان الكلام المذكور لا يستلزم اشتباه الأمر عليه اذ يجوز ان يكون الاستفهام لتحقيق ان مريم تعلم مع صغرها من أين لها الرزق أم لا والا لعجب انه نقل هذه العبارة عن نبينا صلى الله عليه وسلم ومعلوم انه يعلم حقيقة الأمر ولا اشتباه عليه

الشيطان الرجيم) المطرود وأصل الرجم الرمى بالحجارة وعن النبى صلى الله عليه وسلم ما من مولود يولد الا والشيطان يمسه حين يولد فيستهل من مسه الا مريم وابنها ومعناه ان الشيطان يطمع فى إغواء كل مولود بحيث يتأثر منه الا مريم وابنها فان الله تعالى عصمهما ببركة هذه الاستعاذة (فتقبلها ربها) فرضى بها فى النذر مكان الذكر (بقبول حسن) أى بوجه حسن يقبل به النذائر وهو اقامتها مقام الذكر أو تسلمها عقيب ولادتها قبل أن تكبر وتصلح للسدانة روى أن حنة لما ولدتها لفتها فى خرقة وحملتها الى المسجد ووضعتها عند الاحبار وقالت دونكم هذه النذيرة فتنافسوا فيها لانها كانت بنت امامهم وصاحب قربانهم فان بنى ماثان كانت رؤس بنى اسرائيل وملوكهم فقال زكريا أنا أحق بها عندى خالتها فأبوا الا القرعة وكانوا سبعة وعشرين فانطلقوا الى نهر فالقوا فيه أقلامهم فطفا قلم زكريا ورسبت أقلامهم فتكفلها زكريا ويجوز أن يكون مصدرا على تقدير مضاف أى بذى قبول حسن وأن يكون تقبل بمعنى استقبل كتقضى وتعجل أى فاخذها فى أول أمرها حين ولدت بقبول حسن (وأنبتها نباتا حسنا) مجاز عن تربيتها بما يصلحها فى جميع أحوالها (وكفلها زكريا) شدد الفاء حمزة والكسائى وعاصم وقصروا زكريا غير عاصم فى رواية ابن عياش على أن الفاعل هو الله تعالى وزكريا مفعول أى جعله كافلا لها وضامنا لمصالحها وخفف الباقون ومدوا زكرياء مرفوعا (كلما دخل عليها زكريا المحراب) أى الغرفة التى بنيت لها أو المسجد أو أشرف مواضعه ومقدمها سمى به لانه محل محاربة الشيطان كأنها وضعت فى أشرف موضع من بيت المقدس (وجد عندها رزقا) جواب كلما وناصبه روى أنه كان لا يدخل عليها غيره واذا خرج أغلق عليها سبعة أبواب وكان يجد عندها فاكهة الشتاء فى الصيف وبالعكس (قال يا مريم أنى لك هذا) من أين لك هذا الرزق الآتى فى غير أوانه والابواب مغلقة عليك وهو دليل جواز الكرامة للاولياء وجعل ذلك معجزة زكريا يدفعه اشتباه الامر عليه (قالت هو من عند الله) فلا تستبعده قيل تكلمت صغيرة كعيسى عليه السلام ولم ترضع ثديا قط وكان رزقها ينزل عليها من الجنة (إن الله يرزق من يشاء بغير حساب) بغير تقدير لكثرته